محاضرة في مادة حقوق الانسان لطلبة المرحلة الاولى/ قسم الاعلام / كلية الاداب

المحاضرة رقم (٣)بعنوان

(الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨)

م.م. محمد ابراهيم عبد الله القيسي

٢٠٢١/١/٢١

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ :

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو وثيقة حقوق دولية تمثل الإعلان الذي تبنته الأمم المتحدة ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ في قصر شايو في باريس. الإعلان يتحدث عن رأي الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان المحمية لدى كل الناس.

يُعتبرُ الإعلانُ نصاً تأسيسياً في تاريخِ حقوق الإنسان والحقوق المدنية، ويتكونُ الإعلانُ من ٣٠ مادة توضح بالتفصيل " الحقوق الأساسية والحريات الأساسية" للفرد وتؤكد طابعها العالمي باعتبارها متأصلة وغيرِ قابلة للتصرف وقابلة للتطبيق على جميع البشر. تم إعتماده باعتباره "معياراً مشتركا للإنجاز لجميع الشعوب والأمم" ، ويلزم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الدولَ بالاعتراف بأن جميع البشر "يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق" بغض النظر عن "الجنسية ومكان الإقامة والجنس، الأصل القومي أو العرقي أو اللون أو الدين أو اللغة أو أي وضع آخر ". يعتبر الإعلان "وثيقة بارزة" لـ " لغته العالمية" لا يشير إلى ثقافة أو نظام سياسي أو دين معين. ألهمت بشكل مباشر تطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان، وكانت الخطوة الأولى في صياغة الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، والتي اكتملت في عام ١٩٦٦ ودخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٧٦.

على الرغم من أنه ليس ملزماً قانونونياً، فقد تم تطوير محتويات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإدماجها في المعاهدات الدولية اللاحقة الإقليمية لحقوق الإنسان، والدساتير الوطنية والمدونات القانونية. صادقت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٩٣ دولة على واحدة على الأقل من المعاهدات التسع الملزمة التي تأثرت بالإعلان، وصادقت الغالبية العظمى على أربع أو أكثر. وقد جادل بعض الباحثين القانونيين أنه نظرًا لاستدعاء الدول للإعلان باستمرار لأكثر من ٥٠ عامًا، فقد أصبح ملزمًا كجزء من القانون الدولي العرفي.

والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وثيقة أشبه بخارطة طريق عالمية للحرية والمساواة – يحمي حقوق كل شخص في كل مكان. وكانت تلك هي المرة الأولى التي تتفق فيها البلدان على الحريات والحقوق التي تستحق الحماية العالمية كي يعيش كل شخص حياته متمتعاً بالحرية والمساواة والكرامة.

وقد اعتُمد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من قبل هيئة الأمم المتحدة رداً على "الأفعال الهمجية التي [...] آذت ضمير الإنسانية" أثناء الحرب العالمية الثانية. وكان اعتماده بمثابة اعتراف بأن حقوق الإنسان هي أساس الحرية والعدالة والسلام.

وبدأ العمل بشأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٦ بتشكيل لجنة صياغة مؤلفة من ممثلي عدد متنوعٍ من البلدان، من بينها الولايات المتحدة ولبنان والصين. وتم توسيع لجنة الصياغة لاحقاً لتشمل ممثلين لدول أستراليا وشيلي وفرنسا والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة، مما أتاح إمكانية أن تستفيد الوثيقة من إسهامات دول جميع مناطق العالم وخلفياتها الدينية والسياسية والثقافية المتنوعة. ثم جرت مناقشة الإعلان العالمي لحقوقٍ الإنسان من قبل جميع الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأخيراً اعتُمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٨.

ويحدِّد الإعلان ٣٠ مادة تتضمن الحقوق والحريات التي تخصُّنا والتي لا يجوز لأحد أن ينتزعها منا. ولا تزال الحقوق التي نصَّ عليها الإعلان تشكِّل أساس القانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا يزال الإعلان اليوم يمثل وثيقة حية، وهو الوثيقة الأكثر ترجمة في العالم.

ويتكون الإعلان العالمي لحقوق الانسان مما يلي:

- تحدد الديباجة الأسباب التاريخية والاجتماعية التي أدت إلى ضرورة صياغة الإعلان.
- نصت المواد من ١ إلى ٢ على المفاهيم الأساسية للكرامة والحرية والمساواة.
- نصت المواد من ٣ إلى ٥ على حقوق فردية أخرى، مثلالحق في الحياة وحظر الرق والتعذيب.
- تشير المواد من ٦ إلى ١١ إلى الشرعية الأساسية لحقوق الإنسان مع توفير سبل انتصاف محددة للدفاع عنها عند انتهاكها.
- نصت المواد من ١٢ إلى ١٧ على حقوق الفرد تجاه المجتمع، بما في ذلك حرية التنقل.
- أقرت المواد ١٨-٢١ ما يسمى "الحريات الدستورية" والحريات الروحية والعامة والسياسية، مثل حرية الفكروالرأي والدين والضمير والكلمة والتجمع السلمي للفرد.
- المواد من ٢٢ إلى ٢٧ تقر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفرد، بما في ذلك الرعاية الصحية . إنه يدعم حقاً واسعًا في مستوى معيشي، ويوفر أماكن إضافية في حالة الوهن الجسدي أو الإعاقة، ويذكر بشكل خاص الرعاية المقدمة إلى الأمومة أو الطفولة.
- حددت المواد ٢٨-٣٠ الوسائل العامة لممارسة هذه الحقوق، والمجالات التي لا يمكن فيها تطبيق حقوق الفرد، وواجب الفرد تجاه المجتمع، وحظر استخدام الحقوق بما يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة. منظمة الأمم.

ما هي أهداف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؟

الإعلان العالمي لحقوق الإنسانٍ وثيقة تمثل علامة فارقة. فللمرة الأولى أصبح لدى العالم وثيقة متفق عليها عالمياً تنص على أن جميع بني البشر أحرار ومتساوون بغض النظر عن الجنس أو اللون أو المعتقد أو الدين أو غيره من الخصائص.

أما الحقوق الثلاثون التي ينص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فتشمل الحق في عدم التعرُّض للتمييز والحق في حرية التعبير والحق في التعليم والحق في طلب اللجوء. كما تشمل الحقوق المدنية والسياسية، من قبيل الحق في الحياة والحرية والخصوصية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من قبيل الحق في الضمان الاجتماعي والصحة والسكن اللائق.

بعد مرور ٧٠ عاماً على اعتماده، ما أهمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومدى ملاءمته

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما يشير اسمه، هو صك عالمي – بمعنى أنه ينطبق على جميع الناس في جميع بلدان العالم. ومع أنه ليس ملزماً من الناحية القانونية، فإن حماية الحقوق والحريات المنصوص عليها فيه أُدمجت في العديد من الدساتير الوطنية والأُطر القانونية المحلية.

كما شكَّل الإعلان الأساس الذي استُمدَّ منه الكثير من المعاهدات الأخرى لحقوق الإنسان الملزمة قانونياً، وأصبح معياراً للمواثيق العالمية لحقوق الإنسان التي ينبغي تعزيزها وحمايتها في جميع البلدان.

ولا يزال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يشكل أساساً للقوانين والمعايير الوطنية والدولية. وبالنسبة للمنظمات الملتزمة بحماية حقوق الإنسان والدفاع عنها، من قبيل منظمة العفو الدولية، يُعتبر الإعلان مرشداً مُلهماً لرسالتها ورؤيتها.

جميع حقوق الإنسان هي حقوق عالمية مترابطة لا تتجزأ ويعتمد كلٌ منها على الآخر.

إن جميع حقوق الإنسان تكتسي أهمية متساوية. ويتعين على جميع الحكومات أن تتعامل مع حقوق الإنسان على نحو عادل ومتساوٍ- على قدم المساواة وبالتركيز نفسه. ويقع على عاتق جميع الدول، بغض النظر عن أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية، واجب تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع بدون تمييز.

ولذا، وبغض النظر عن الاختلافات بين الناس، فإن ثمة مبدأً أساسياً واحداً يكمن خلف جميع الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي، وهو: أن لكل إنسان الحقوق غير القابلة للانتقاص نفسها. وهذا يعني أن حقوق الإنسان هي نفسها حقوق كل رجل وامرأة وطفل في سائر أنحاء العالم، بصرف النظر عن ظروفهم.

ولا يجوز أن يكون هناك تمييز من أي نوع، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو الميول الجنسية أو هوية النوع الاجتماعي أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي

آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر. إن مصطلح "عالمي" يعني كل شخص وفي كل مكان.

كما أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يُظهر لنا أن حقوق الإنسان يعتمد كل منها على الآخر ولا تتجزأ. وإن جميع المواد الثلاثين في الإعلان تكتسي الأهمية نفسها. ولا يجوز لأحد أن يقرر أن بعضها أكثر أهمية من بعضها الآخر. كما أن الحرمان من أحد الحقوق يؤثر سلبياً على جميع الحقوق الأخرى.

اتجاهات نقد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨

منذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى اليوم، والمفكرون لم يتوقفوا عن إبداء ملاحظاتهم، وتسجيل نقدهم عليه في أبعاد مختلفة، ويبدو أنهم لن يتوقفوا كذلك لأسباب ترجع في إطارها العام إلى طبيعة العلاقات المعقدة بين الدول العربية والغرب.

وعند النظر في هذه الملاحظات يمكن تحديدها في اتجاهين رئيسيين هما:

الاتجاه الأول: ملاحظات في نقد الإطار المرجعي

أشار إلى هذه الملاحظات العديد من الكتاب والباحثين الذين يرون أن الإعلان العالمي يستند في إطاره المرجعي على الفلسفة الغربية، ويتأطر كليا بالثقافة الأوروبية، وجاء معبرا عنها في الدرجة الأولى، ومتناغما معها، ولم يلتفت إلى باقي الثقافات الأخرى غير الأوروبية، وما لهذه الثقافات من خصوصيات مختلفة في جوانب عديدة، وفي مقدمتها الثقافة الإسلامية.

فهناك من يرى أن هذا الإعلان إنما هو غربي وليس عالميا، غربي من حيث أسسه الفلسفية القائمة على الفلسفة العقلانية والطبيعية التي لا تقر بسلطة تعلو عقل الإنسان وغرائزه ومصالحه، وتزعم وجود قوانين طبيعية، وأن في مكنة العقل الكشف عنها، إن ادعاءه العالمية وهو غربي يجعله من هذا الجانب جزءا من البرنامج الغربي المهيمن على الحضارات الأخرى لمحو خصوصياتها.

هذه الملاحظة وإن كانت تعكس أو لا تكاد تخرج عن هواجس الهوية عند المسلمين في علاقتهم بالغرب والثقافة الغربية، إلا أن ما يلفت النظر إليها أكثر هو حديث الآخرين عنها أيضا في آسيا وأفريقيا وحتى في أوروبا نفسها.

وكشف عن هذه الملاحظة جان مورانج في كتابه «الحريات العامة» الذي يرى: أن هذه الشرعة تظهر بشكل خاص وكأنها تسوية بين النظم التقليدية الغربية والمفهوم الماركسي، لذلك لم تأت على ذكر حرية التجارة والصناعة، كما أن شمولية بعض التعابير تشكل مدعاة رضا وارتياح للمعسكرين الماركسي والغربي، نذكر على سبيل المثال: البند ١٧ الذي يؤكد أن أي إنسان مستقلا كان أم منتميا إلى جماعة له الحق بالامتلاك، لذلك فشرعة ١٩٤٨م كانت تنحو إلى إقامة نوع من التسوية بين فلسفتين

سياسيتين، فقد جاء في نهاية المقدمة أن الحقوق المذكورة هي مثال يطمح الإنسان إليه بفضل التربية والتعليم، وضمن إمكانيات متدرجة وفعلية، وكان المرجع في ذلك هو المذهب الماركسي، أما حين تبدأ المقدمة نفسها بالجملة التالية - ومع اعتبار أن الاعتراف بالكرامة الملازمة لكافة أفراد العائلة وحقوقهم المتساوية والثابتة، يشكل الحرية والعدالة والمساواة في العالم- فلم يكن ذلك إلا تلميحا واضحا إلى التقاليد الغربية والفرنسية حول حقوق الإنسان.

الاتجاه الثاني: ملاحظات في النقد التوظيفي

أشار إلى هذه الملاحظات معظم الذين تناولوا الحديث عن الإعلان العالمي، وكان الباعث عليها سلوكيات الغرب السياسية تجاه الآخرين خارج محيطه الغربي، وبالذات تجاه العالم العربي والإسلامي، التي اتسمت في أحيان كثيرة بالتحيز الواضح، وبسياسات المعايير المزدوجة، وبالمسبقات الأيديولوجية التاريخية التي تجعل الغرب متوترا تجاه المسلمين والعالم الإسلامي.

والمقصود بالنقد التوظيفي نقد محاولات الغرب توظيف الإعلان العالمي بطريقة تخدم مصالحه السياسية والاقتصادية، وتحويله إلى أداة للضغط السياسي والاقتصادي، فيشهر كسلاح في وجه دول، ويغض النظر عنه في وجه دول أخرى تبعا لنظام المصالح، والدوران معها أينما دارت.

وبهذه السلوكيات السياسية أضر الغرب كثيرا بالمصداقية الأخلاقية للإعلان العالمي، وهي المصداقية التي كان يفترض أن تشكل جوهر وروح هذا الإعلان، وأساس التعامل معه، الأمر الذي ترك تأثيرا واضحا على طريقة تقبل وتعامل الدول والمجتمعات الأخرى غير الأوروبية مع هذا الإعلان.

وإلى اليوم ما زالت هذه الملاحظات والتشكيكات يجري الحديث عنها بصور مختلفة في الدول والمجتمعات غير الغربية، وذلك لأن الغرب ما زال كما هو لا يرى الأمور إلا من زوايا مصالحه حتى في علاقته بقضايا حقوق الإنسان، وتظل إسرائيل أكبر شاهد على ذلك فهي من أكثر دول العالم انتهاكا لحقوق الإنسان، ومن أشدها خرقا للقوانين الدولية، مع ذلك فهي دائما خارج المحاسبة والمساءلة، وفوق القانون، ومن يتقدم مطالبا بمحاسبتها يواجه بالفيتو الأمريكي الجاهز عادة لمثل هذه الحالات.